المؤتمر الدولي المعني بقضية القدس

"الضم عملياً – حياة الفلسطينيين في القدس"

عُقد بدعوة من لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة
الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف،
وشارك في تنظيمه منظمة التعاون الإسلامي

28 تموز/يوليه 2020

موجز الرئيس

انعقد المؤتمر الدولي المعني بقضية القدس، تحت شعار "**الضم عملياً – حياة الفلسطينيين في القدس**"، في 28 تموز/يوليه 2020، بتقنية الاتصال الإلكتروني، تحت رعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وشارك في تنظيمه منظمة التعاون الإسلامي.

وشاركت الدول الأعضاء في الحدث الذي دام ساعتين على موقع ويبيكس (WebEx). ونُقلت فعاليات المؤتمر بالبث المباشر على تلفزيون الأمم المتحدة وقنوات الأمم المتحدة على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث تابعه ما مجموعه 000 11 مشاهد على قناة الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت وفيسبوك وتويتر ويوتيوب. وأُتيح للمشاهدين إمكانية إبداء التعليقات وطرح الأسئلة.

وتولت إدارةَ هذا الحدث السفيرةُ آنا سيلفيا رودريغيز، نائبة رئيس اللجنة والقائمة بأعمال كوبا لدى الأمم المتحدة. واشتمل المؤتمر على جلسة افتتاحية أدلى فيها بملاحظات السيد خالد الخياري، الأمين العام المساعد للأمم المتحدة لشؤون الشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام؛ والسفير علي قوطالي، مدير إدارة شؤون فلسطين والقدس في منظمة التعاون الإسلامي؛ والسفير رياض منصور، المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة.

وبعد الافتتاح، تناول الكلمة ثلاثة خبراء فألقوا الضوء على التدابير والسياسات الإسرائيلية التي تعكِّر على الفلسطينيين حياتهم في القدس. فالسيدة مها عبد الله، الباحثة القانونية في معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (القدس)، والسيدة حاجيت عفران، مديرة مشروع مراقبة الاستيطان في منظمة السلام الآن (القدس)، والسيد أسامة خليل، أستاذ تاريخ مساعد في جامعة سيراكيوز (الولايات المتحدة الأمريكية)، اتفقوا جميعا على أن إسرائيل تمارس الترهيب على الفلسطينيين في القدس يوميا عن طريق خلق بيئة من القهر باستخدام ترسانة من السياسات والممارسات غير القانونية التي تؤثر في حياة السكان الفلسطينيين في المدينة المحتلة من جميع جوانبها.

الرجاء إعادة استعمال الورق

ووجه المؤتمر الانتباه إلى مختلف الأبعاد الحرجة للحالة في المدينة بعد أكثر من 50 عاما من الاحتلال الإسرائيلي وما يرتبط به من سياسات وتدابير. وناقش الخبراء المتكلمون ومشاركون آخرون كيف أن ترسيخ إسرائيل لخطط الضم في بقية الضفة الغربية المحتلة من شأنه أن يعرض للخطر مركزية مسألة القدس باعتبارها من مسائل الوضع النهائي في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني الذي يجب حله بشكل عادل على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وشدد المتحدثون على أن الإفلات من العقاب طيلة عقود على تدابير الضم وأنشطة الاستيطان أدى إلى الوضع الراهن الذي يعطي إسرائيل القدرة على استغلال التقاعس الدولي وشلل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على وجه الخصوص. وطلبوا من المجتمع الدولي أن يُتبع بيانات إدانة السياسات والتدابير الإسرائيلية الفاقدة للشرعية بموجب القانون الدولي والتي تنتهك قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، باتخاذ إجراءات ملموسة، بما في ذلك فرض الجزاءات على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال. وقيل أيضا إن إسرائيل قد أقامت نظاماً "للفصل العنصري" في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإن على الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها أن تطبق على الحالة الفلسطينية الدروس المستفادة من تجربة جنوب أفريقيا.

وكرر المشاركون التأكيد على أن مسألة القدس من مسائل الوضع النهائي التي لا يمكن تقرير مصيرها إلا من خلال المفاوضات بين الطرفين. واعتُبر أن إدخال تغييرات على التركيبة الديمغرافية للقدس وعلى طابعها ومركزها انتهاك للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة. وقد نفذت إسرائيل ضما بحكم الواقع للقدس الشرقية منذ عام 1967 تحت قناع التدابير الإدارية أثناء الاحتلال؛ وكان الضم الإسرائيلي بإجراءات قانونية منذ عام 1980 بمثابة مقدمة لما تخططه لبقية الضفة الغربية المحتلة. وتهدف السياسات التي تُنفذ في القدس، كما في الضفة الغربية، إلى جعل حياة الفلسطينيين لا تطاق لكي يغادروا، ومن ثم يتقوى الوجود والسيطرة الإسرائيليان. والهدف من مشروع الاستيطان الإسرائيلي في القدس الشرقية هو قطع الفلسطينيين عن الضفة الغربية وقطع الصلة فيما بينهم، الأمر الذي سيقضي على وحدة الأرض ويحول دون أن تصبح القدس عاصمة لدولة فلسطينية.

وأعطت **السفيرة رودريغيز** في الافتتاح نبذة تاريخية عن اللجنة والولاية المنوطة بها، وشددت على أن الحدث المتعلق بمسألة القدس هو استمرار لعمل اللجنة لحشد التأييد والتضامن دفاعا عن حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في تقرير المصير والاستقلال، تمشيا مع الولاية التي قررتها الجمعية العامة.

وأعرب **السيد الخياري** عن القلق البالغ إزاء تطورات الحالة في إسرائيل وفلسطين. وأكد أن ضم الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية من شأنه أن ينتهك القانون الدولي، كما حدث عند ضم القدس الشرقية، وكما جاء في قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 476 و 478 (1980). ومن شأن الضم أيضا أن تكون له آثار خطيرة على حل الدولتين، لأنه سيضعف من إمكانية إجراء مفاوضات جديدة. وحث السيد الخياري المجتمع الدولي على مواصلة دعمه ومساعدته للشعب الفلسطيني، وطلب من الزعماء الإسرائيليين والفلسطينيين الالتزام باستئناف حوار هادف. ودعا الحكومة الإسرائيلية إلى التخلي عن مخططات الضم ورحب برغبة القيادة الفلسطينية المعلنة في العودة إلى طاولة المفاوضات. ودعي الزملاء الأعضاء في المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط إلى إيجاد إطار مقبول للطرفين للعودة إلى التباحث فيما بينهما ومع دول المنطقة. وأكد السيد الخياري من جديد دعم الأمم المتحدة المستمر لحل سلمي لقضية فلسطين، بما في ذلك قضية القدس، استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي والاتفاقات السابقة.

السفير قوطالي نقل تحيات الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، وأعرب عن تقدير منظمته العميق للشراكة المثمرة مع الأمم المتحدة واللجنة. وأشار إلى أن المؤتمر يُعقد في منعطف بالغ الخطورة، وأكد أن الضم يتعارض مع حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية والقانونية والسياسية، ويمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. والانتهاكات الإسرائيلية المستمرة تحدٍّ خطير لإرادة المجتمع الدولي، واختبار لمدى مصداقية الجهات الفاعلة الدولية الرئيسية ولمدى مسؤوليتها وعزيمتها. وقد اعتمدت منظمة التعاون الإسلامي في اجتماع عقدته (إلكترونيا) في حزيران/يونيه على مستوى وزراء الخارجية قرارا ترفض فيه خطط الضم الإسرائيلية غير القانونية وتدعو مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى الوفاء بمسؤولياته واتخاذ التدابير اللازمة لحمل إسرائيل على وقف أعمالها غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وحث السفير قوطالي جميع الأطراف على الامتناع عن الاعتراف بأي تدابير تهدف إلى تغيير الوضع الديمغرافي والسياسي والقانوني والتاريخي للقدس، وعلى مواصلة تقديم الدعم المالي للمؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية. ودعا كذلك إلى وضع آليات قانونية تكفل مساءلة إسرائيل، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، كما دعا المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط إلى إطلاق عملية سياسية ذات مصداقية ومحددة زمنياً وتحت رعاية متعددة الأطراف، سعياً إلى إيجاد حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين.

السفير منصور قدم سردا زمنيا للانتهاكات الإسرائيلية في القدس منذ أربعينات القرن العشرين. وأبرز أن إسرائيل تنتهك اليوم حقوق الفلسطينيين في القدس من خلال عدد من السياسات والتدابير، منها بناء المستوطنات، ومصادرة الأراضي والممتلكات الفلسطينية، وهدم منازل الفلسطينيين، وتشريد السكان الفلسطينيين وإلغاء تصاريح إقامتهم وبطاقات هويتهم.

وأشار إلى أن انعدام المساءلة سمح لإسرائيل بانتهاك القانون الدولي دون تبعات على مدى السبعين سنة الماضية. وأعرب المتكلم عن أسفه من كون معظم قرارات مجلس الأمن التي اتُّخذت بموجب الفصل السابع تتصل بنزاعات في الشرق الأوسط، باستثناء النزاع الإسرائيلي الفلسطيني. وقد تفاقم هذا الإفلات من العقاب بسبب دعم الإدارة الأمريكية الحالية لإسرائيل، حيث اعترفت بالقدس عاصمة لإسرائيل ثم نقلت سفارتها إلى المدينة. ولوقف أعمال الضم، ينبغي اتخاذ تدابير قانونية لإنهاء الاحتلال. ورحب السفير منصور بإدانة المجتمع الدولي لمخططات الضم الإسرائيلية – بما في ذلك الإدانة التي أعرب عنها الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة – ولكن يلزم اتخاذ خطوات إضافية للحفاظ على إمكانية حل الدولتين وفق حدود ما قبل عام 1967، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتحقيق التطلعات الوطنية للشعب الفلسطيني وحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

السيدة عبد الله أدرجت الممارسات الإسرائيلية الجارية في إطار استعماري يعمل على تشتيت الفلسطينيين وعزلهم وطمس هويتهم وتاريخهم ولغتهم وثقافتهم، مع القيام في الوقت نفسه بتشديد الخناق على حياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبهدف إيجاد تركيبة سكانية في القدس يمثل فيها اليهود 70 في المائة بينما يمثل الفلسطينيون 30 في المائة، ثم الحفاظ على هذه التركيبة، أحكمت إسرائيل سيطرتها على المدينة من خلال ترسانة من السياسات والتدابير الفاقدة للشرعية. فقد زادت من عدد المستوطنين

الإسرائيليين اليهود الذين يحملون الجنسية الكاملة بينما فرضت وضع "الإقامة الدائمة" الهش على غالبية الفلسطينيين في القدس، الأمر الذي يجعلهم عمليا من عديمي الجنسية.

وأكدت السيدة عبد الله أن إسرائيل تنتهج نسقا من التخويف والعقاب الجماعي ضد الفلسطينيين في القدس، حيث يعاني الفلسطينيون مما تقوم به القوات الإسرائيلية باستمرار من عمليات اقتحام للمنازل والأحياء، ومن هدم للمنازل وطرد سكانها وإلغاء حقهم في الإقامة. وتستخدم القوات الإسرائيلية القوة المفرطة بشكل دائم لاعتقال وقتل الفلسطينيين، كما أنها أقامت نظاما للمراقبة الدائمة بتركيب كاميرات وأجهزة استشعار وميكروفونات في جميع أنحاء المدينة. وأقامت إسرائيل نقاط تفتيش عسكرية عزلت بها القدس عن الضفة الغربية وغزة، كما عزلت حتى بين الأحياء الفلسطينية داخل المدينة. وتنشر إسرائيل خطابا من جانب واحد يصب في مصلحة الإسرائيليين اليهود. وعلى النقيض مما يُنشر، تتعرض المراكز الثقافية الفلسطينية للاعتداءات، وكثيرا ما تُفرض قيود على ممارسة الفلسطينيين لشعائرهم الدينية. وبالنظر إلى هذه الظروف، أدت عزلة الاقتصاد الفلسطيني إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة. وأكدت السيدة عبد الله أن تقاعس المجتمع الدولي شجع محاولات إسرائيل الساعية إلى ممارسة "التطهير العرقي" على الفلسطينيين من أجل تحقيق "الاستعمار الكامل والقدس الموحدة" عاصمة لها. ويتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات ملموسة لردع إسرائيل عن القيام بالمزيد من أعمال الضم في الضفة الغربية وعكس مسار الضم الجاري في القدس.

السيدة عفران ركزت في كلمتها على الممارسات الإسرائيلية في القدس الشرقية، فأوضحت أن ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية المحتلة يمكن أن يتم بقرار بسيط يتخذه مجلس الوزراء الإسرائيلي لتطبيق القوانين الإسرائيلية على المناطق التي يتم ضمها. وعرضت خرائط تبين التركيبة الديمغرافية للقدس قبل عام 1967 وبعده، وبينت كيف أن إسرائيل تنفذ مخططا يرمي إلى عزل الأحياء الفلسطينية في المدينة عن الضفة الغربية من خلال عدة إجراءات منها مصادرة الأراضي، وبناء المستوطنات داخل المناطق الفلسطينية لإنشاء أحياء مختلطة ومن ثم إضعاف حل الدولتين، ومن خلال بناء منتجعات سياحية حول المدينة القديمة لتعزيز روابط المواطنين الإسرائيليين بهذه المناطق بالذات، ووضع الملك العام تحت السيطرة الإسرائيلية.

وقالت السيدة عفران إن إسرائيل، وهي تفعل ذلك، أساءت استخدام قانون أملاك الغائبين والقوانين الإدارية والنظام القانوني، في انتهاك للقانون الدولي. وقد تم تنفيذ قانون أملاك الغائبين في القدس الشرقية بعد عام 1967 لإعلان الفلسطينيين "غائبين" وتسليم أملاكهم إلى المستوطنين الإسرائيليين. وإذا ما مضت الحكومة الإسرائيلية الحالية في الضم، فإن هناك خطرا من أن ينطبق الأمر نفسه على مساحات شاسعة أخرى من الأراضي في الضفة الغربية المحتلة. ومن الأدوات الأخرى التي استخدمتها إسرائيل قانون الشؤون القانونية والإدارية، الذي صدر بعد عام 1980، والذي نص على أن الممتلكات في القدس الشرقية التي كانت مملوكة لمالكين يهود قبل عام 1948 يمكن استعادتها من سكانها الفلسطينيين الحاليين. وكان هذا التشريع وراء معظم حالات الإخلاء في بطن الهوى وسلوان والشيخ جراح.

السيد خليل قال إن الحكومة الإسرائيلية تعتبر منذ عام 1967 الأرض الفلسطينية في غزة والضفة الغربية أرضا "متنازعا عليها" وليس "أرضا محتلة"، وظلت ثابتة في إصرارها على أن القدس ستظل عاصمة إسرائيل الموحدة، ودون العودة إلى حدود ما قبل عام 1967. ففي أعقاب حرب عام 1967 مباشرة، بدأت إسرائيل في تنفيذ سياسات تهدف إلى تأمين "أقصى المساحات من الأراضي بأقل عدد من السكان

الفلسطينيين". وعلى مدى عقود، تمكنت إسرائيل من القيام بذلك دون أي تبعات لأن الولايات المتحدة دأبت على حمايتها من الانتقادات الدولية، بما في ذلك في الأمم المتحدة.

وفي حالة القدس الشرقية، أكد السيد خليل أن إسرائيل ادعت في البداية أن توسيع نطاق تطبيق قوانينها، بعد الحرب مباشرة، كان إجراء إداريا محضا. وما كان ذلك في الواقع إلا مقدمة لما تبعه من ضم بإجراءات قانونية، حيث كان بمثابة نموذج لمخططات إسرائيل في بقية الضفة الغربية المحتلة: فقد أنشأت إسرائيل ونفذت نظاما قانونيا وإداريا يكرس التمييز الفعلي ضد الفلسطينيين لحملهم على الهجرة. وأصبح "الترحيل الذاتي" للفلسطينيين جانبا رئيسيا من الضم المكشوف والمتمدد الذي تمارسه إسرائيل في القدس الشرقية وأجزاء أخرى من الضفة الغربية المحتلة. وقد نجحت إسرائيل في إيجاد حقائق على الأرض مع الاحتفاظ بدعم الولايات المتحدة. وتُوج هذا الدعم في أحدث تطور باعتراف الرئيس ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل، وهو القرار الذي أعلن المرشح الرئاسي عن الحزب الديمقراطي أنه لن يتراجع عنه إذا ما تم انتخابه في تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

وخلال **جلسة الأسئلة والأجوبة**، أكد ممثلو مصر وإندونيسيا ولبنان والسنغال وجنوب أفريقيا وتونس التزام بلدانهم بدعم حل قضية فلسطين على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، فضلا عن معارضتهم الشديدة للتدابير الأحادية الجانب، ولا سيما سياسة الضم. وأشار بعض المشاركين أيضاً إلى مبادرة السلام العربية.

وركزت المناقشة التي تلت ذلك على الخيارات المتاحة للدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمجتمع المدني لعكس الاتجاهات الحالية، ومنع قيام إسرائيل في المستقبل بضم الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإيجاد سبل للخروج من الحالة الراهنة نحو حل سلمي وعادل لقضية فلسطين.

وقيل إن منظمات المجتمع المدني وأنشطتها لا تزال تتعرض لاعتداءات مستمرة من السلطات الإسرائيلية، وتواجه قيودا شديدة تهدف إلى الحد من أنشطتها، ولا سيما في القدس الشرقية. ومن مظاهر ذلك التدابير المضادة التي اتخذتها إسرائيل ضد الفلسطينيين في المدينة بينما كانوا يحاولون تنظيم مبادرات أهلية للدعم في الأيام الأولى من تفشي جائحة كوفد-19 في ظل عدم اتخاذ سلطات الاحتلال التدابير الصحية المناسبة.

وشدد المتكلمون على أن اتخاذ موقف واضح وحازم من إسرائيل يجب أن يكون جزءا من أي صيغة تُتبع إزاء هذا الوضع حتى وإن لم توجد حاليا صيغة وضاحة لما ينبغي القيام به. فالجهر بمناهضة ما تقوم به إسرائيل من ممارسات وأعمال ضم غير مشروعة ليس من معاداة السامية في شيء. فقد قامت منظمة إسرائيلية (يهودية) لحقوق الإنسان (بيش دين) بتحليل السياسات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 وخلصت إلى أن تلك السياسات ينطبق عليها تعريف "الفصل العنصري". وما يتعين الآن هو أن تتحلى الأمم المتحدة وأعضاؤها بنفس الشجاعة التي تحلت بها في حالة جنوب أفريقيا، وأن تعلن أن الحالة في إسرائيل وفلسطين هي حالة "فصل عنصري"، وأن تقوم بتفعيل ترسانة الجزاءات الجاهزة لديها.

وفي ظل عدم مساءلة إسرائيل، شاعت ثقافة الإفلات من العقاب التي أفضت إلى الحالة الراهنة، الأمر الذي سمح بتجذر الاحتلال واستمرار حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه. ولتجاوز هذا الوضع، ينبغي تفادي اللجوء إلى نفس الأساليب القديمة التي لم تُجد نفعا. فالمجموعة الرباعية المعنية بالشرق

الأوسط، على سبيل المثال، لم تعد سوى منتدى آخر للمطالبة بتنازلات فلسطينية مع السماح في الوقت نفسه لإسرائيل بمواصلة إيجاد حقائق على أرض الواقع.

وشددت تعليقات أخرى على أن الدول الأعضاء التي تفاخر بدعم حقوق الإنسان والمعايير الدولية ينبغي لها أن تطبق القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، وأن تحمي نزاهة هاتين المؤسستين الدوليتين لما يتعلق الأمر بحالة فلسطين. وبالإضافة إلى المحكمة الجنائية الدولية، يمكن للدول الأعضاء أيضاً أن تعمل على إنفاذ المساءلة عن طريق آليات الولاية القضائية العالمية. والكلمة المفتاح في ضمان المساءلة هي "التبعات" – فبدون ترتيب تبعات ستظل إسرائيل تتمادى في ارتكاب انتهاكاتها.

اختتمت نائبة رئيس اللجنة فعاليات الحدث.

* * *

**** ملحوظة: يراد بهذا الموجز تقديم لمحة عامة عن المداولات التي شهدها الحدث المنظم إلكترونياً. ويمكن الاطلاع على فيديو عن الحدث على الصفحة الشبكية للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (www.un.unispal.org)، وكذلك على صفحتها الرسمية في فيسبوك وحسابها في يوتيوب.*

**** ملاحظة: الآراء ووجهات النظر الواردة في هذا الموجز هي آراء ووجهات نظر المتكلمين، ولا تعكس بالضرورة الموقف الرسمي للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.*